

مادة ٨ - يستبدل بكلمة "رسوم" الواردة في المادة ٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه عبارة "قرار من وزير الشئون البلدية والقروية" وبكلمة "المرسوم" الواردة في المادة المذكورة كلمة "القرار" وبكلمات "رسوم" الواردة في المادة ١٠ من هذا القانون كلمات "القرار" وبكلمة "مرسوم" الواردة في المادة ١١ من القانون المذكور كلمة "قرار".

مادة ٩ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مصدق بقرار عادين في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٢ (٧ مايو سنة ١٩٥٣) .

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير الخارجية والبحرية	رئيس مجلس الوزراء	وزير الوراء
محمد نجيب لواء (أ.ح)	محمد نجيب لواء (أ.ح)	محمد نجيب لواء (أ.ح)
وزير المالية والاقتصاد	نائب رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخليه
عبد الحليم إبراهيم العمري	سلیمان حافظ	
وزير العدل	وزير الصحة العمومية	وزير الأشغال العمومية
أحمد حسني	نور الدين طراف	مراد نعى
وزير المواصلات	وزير المعارف العمومية	وزير القصر (بالاتداب)
حسين أبو زيد	إسماعيل محمود القباني	أحمد حسني
وزير التقوين	وزير الإرشاد القومي	وزير الأوقاف (بالباب)
محمد صبرى منصور	محمد فؤاد جلال	فتحى رضوان
وزير التجارة والصناعة	وزير الخارجية	وزير الدولة
حلى بهجت بدوى	محمود فوزى	فتحى رضوان
وزير الزراعة	وزير الشئون الاجتماعية	وزير الشئون البلدية والقرو
عبد الرزاق صدق	عياس مصطفى عمار	وليم سليم حنا

قانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٣

بنظام نائب الوزير

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، موافقة رأى المجلس المذكور ،

مادة ٧٠ - استثناء من الأحكام المقدمة يكون للوزير المختص - بعدأخذ رأى ديوان المظفين - أن يمنع الموظف أجازة احتياطية بموجب كامل زيادة على ما يستحقه من أجازاته القانونية وذلك لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة .

مادة ١٠٨ - لا يجوز مد مدة خدمة الموظف بعد بلوغه السن المقررة إلا بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد ولا يجوز مدتها لأكثر من ستين يوماً على الأقل ممن يعينهم التشكيل السياسي من درجة السفراء .

مادة ٣ - يضاف إلى المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ المشار إليه عبارة الآتية :

"إلا إذا كان ذلك للأحد الأشخاص الاحتياطية العامة" .

مادة ٤ - تعديل الفقرة الأولى من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه على الوجه الآتي :

متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت إحالته إلى المعاش حتىما لم يصدر قرار خاص من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بإيقافه في الخدمة لمدة لا تزيد على ستين يوماً على الأقل ممن يعينهم التشكيل السياسي من درجة سفراء .

مادة ٥ - تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار إليه على الوجه الآتي :

"ويجوز أيضاً لوزير الخارجية والبحرية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد وبعد موافقة لجنة الضباط أن يبق في الخدمة بعد السن المقررة للإحالة إلى المعاش أى ضابط يرى أن بقاءه في الخدمة ضروري لصالح العمل .

مادة ٦ - تعديل المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه على الوجه الآتي :

"يجوز بقرار من وزير الداخلية أن يعتبر مصرياً كل أجنبي ولد في المملكة المصرية وتوافرت فيه الشروط الآتية :

(أولاً) أن تكون إقامته العادلة في المملكة المصرية مدة بلوغه سن الرشد .

(ثانياً) أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاقة تجعله حالة على المجتمع .

(ثالثاً) أن يكون محسود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة خلية بالشرف إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره .

(رابعاً) أن يكون ملماً باللغة العربية .

(خامساً) أن يقدم خلال سنة من بلوغه سن الرشد طلباً بدخوله في الج尼斯ية المصرية" .

مادة ٧ - يستبدل بعبارة "مجلس الوزراء" الواردة في المادة ٤٢٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و٩٨ لسنة ١٩٥٠ المشار إليها عبارة "وزير الشئون البلدية والقروية" .

قانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣

بإضافة حكم إلى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢
بنظام وكلاء الوزارات الدائمين

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاملان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ؛
وحل المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات
ال دائمين ؟

وعلى ما يرتئه مجلس الدولة ؟

وببناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى المجلس المذكور؛
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ المشار
إليه مادة جديدة برقم ١٤ مكررا بالنص الآتي :

«في الوزارات التي ليس بها وكل وزارة دائم يجوز للوزير أن يعهد
بعض الاختصاصات المخولة بهذا القانون للوكيل الدائم إلى وكلاء الوزارة
أو وكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح .

ويجوز للوزير أن يعهد بعض اختصاصات رؤساء المصالح إلى رؤساء
القروء .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
مصدر بقرار مجلس وزراء في ٢٣ شaban سنة ١٣٧٢ (٧ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير الحربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح)
وزير المالية والاقتصاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
عبد البغيل إبراهيم العمر سليمان حافظ

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية
أحمد حسني نور الدين طراف مراد فهمي

وزير المواصلات وزير المدارف العمومية وزير القصر (بالاستداب)
حسين أبو زيد إسماعيل محمود القباني أحمد حسني

وزير التموين وزير الإرشاد القومي وزير الأوقاف (بالنوابية)
محمد صبرى متصور محمد فؤاد جلال فتحى رضوان

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدولة
سلوى بهجت بدوى محمود فوزى فتحى رضوان

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية وزير الشؤون البلدية والقروية
عبد الرزاق صدق عباس مصطفى عمار وليم سليم حنا

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز تعين نائب للوزير ينوب عنه في اختصاصاته
في الوزارة أو في بعضها ، ويجوز عند غياب الوزير أن ينوب عنه نائب
في حضور جلسات مجلس الوزراء بقرار من المجلس .

وتعين اختصاصات نائب الوزير بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٢ - يكون مرتب نائب الوزير ألف جنيه سنويا .

مادة ٣ - فيما إذا ما نصت عليه المادتان السابقتان يكون شأن
نائب الوزير شأن الوزير .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ، وي العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصدر بقرار مجلس وزراء في ٢٣ شaban سنة ١٣٧٢ (٧ مايو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير الحربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
عبد البغيل إبراهيم العمر سليمان حافظ

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية
أحمد حسني نور الدين طراف مراد فهمي

وزير المواصلات وزير المدارف العمومية وزير القصر (بالاستداب)
حسين أبو زيد إسماعيل محمود القباني أحمد حسني

وزير التموين وزير الإرشاد القومي وزير الأوقاف (بالنوابية)
محمد صبرى متصور محمد فؤاد جلال فتحى رضوان

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدولة
سلوى بهجت بدوى محمود فوزى فتحى رضوان

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية وزير الشؤون البلدية والقروية
عبد الرزاق صدق عباس مصطفى عمار وليم سليم حنا